نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموزانة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرمانًا سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دوليًا في تقييم:

- **الشفافية:** وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- **المشاركة:** الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- **الرقابة:** ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقرير العالمي لعام ٢٠١٩ والنتائج الخاصة بجميع الدول الممسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الالكتروني:

https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/

نظرة عامة

الشفافية:

6 /100

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)

مشاركة الجمهور:

0 /100

الرقابة على الموازنة:

18 /100

الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ . وتشير درجة الشفافية **61** أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل لبنان على درجة شفافية **6** (من 100)

مقارنة درجة الشفافية لبنان مع الدول الأخرى

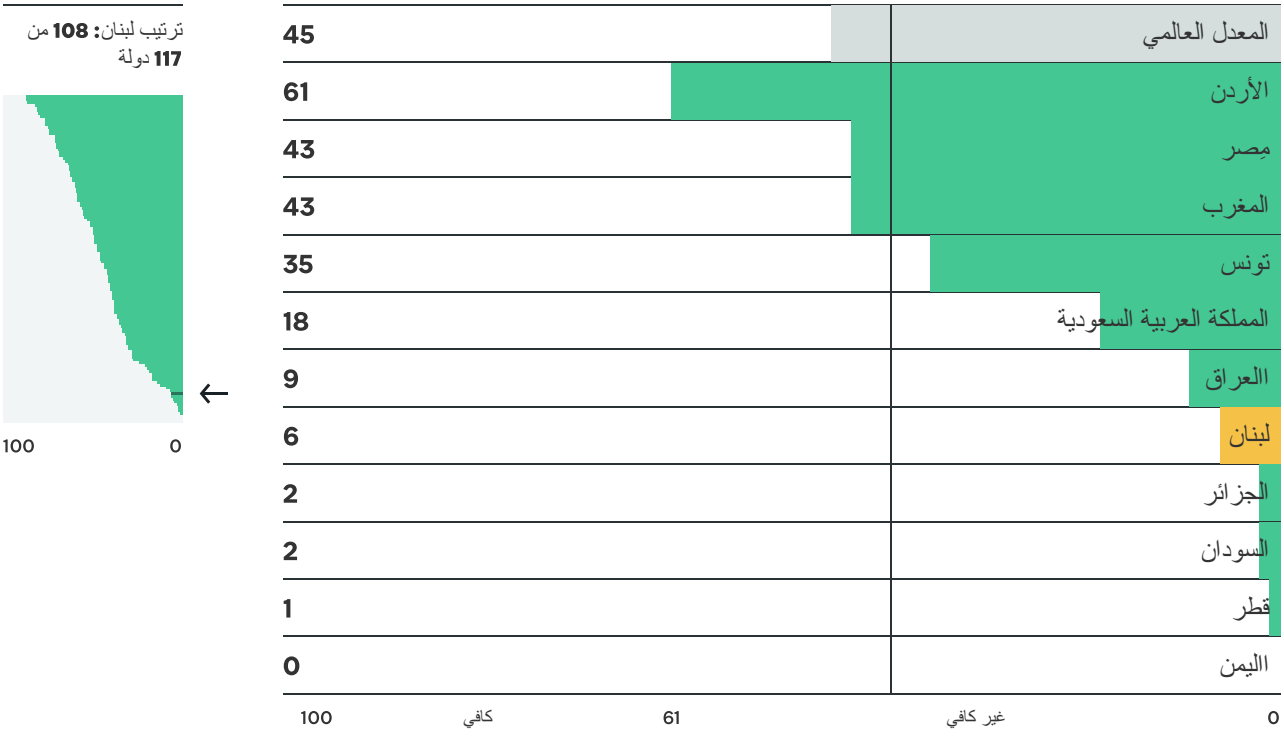

كيف تغيرت درجة الشفافية في لبنان بمرور الوقت؟

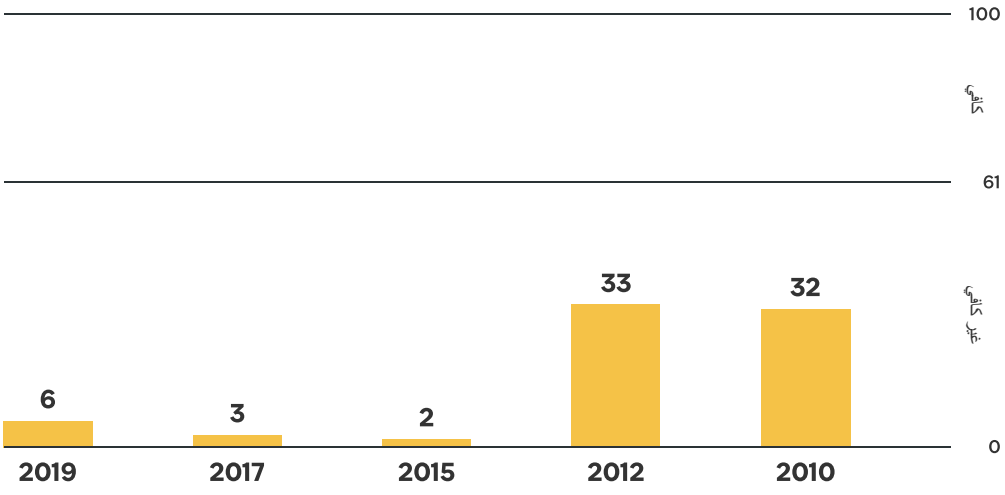

توفر وثائق الموازنة للجمهور

- ● متاح للجمهور
- ● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- ⊘ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2010	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	⊘	⊘	●	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	⊘	⊘	⊘	⊘	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	⊘	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	⊘	⊘	⊘	⊘
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	⊘	●	⊘	⊘	⊘

لم يعد تعميم الموازنة يعتبر بمثابة البيان التمهيدي للموازنة في عام 2019*

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها لبنان للجمهور؟

100 / 61-100
100 / 41-60
100 / 1-40

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2019	لم يتم إنتاجها
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2018	تم نشرها للاستخدام الداخلي
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2018	تم نشره في وقت متأخر
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصًا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2018	50
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2017 & 2018	تم نشره في وقت متأخر
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2018	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2017	29
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2016	لم يتم إنتاجها

درجة الشفافية في لبنان (6) لعام 2019 وهي قريبة من الدرجة التي حصل عليها في عام 2017

ما الذي تغير في عام ٢٠١٩؟

قام لبنان بزيادة إتاحة معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:

- نشر موازنة المواطنين على الإنترنت.

التوصيات

يجب على لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة والتقارير السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.

- إصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إدراج معلومات النفقات الإضافية، فضلًا عن بيانات أداء السياسة في تقرير نهاية العام.
- تحسين شمولية موازنة المواطنين (موازنة المواطنين) من خلال: التوسع في عملية توزيع موازنة المواطنين عبر وسائل النشر الإضافية وإنشاء آليات يمكن الوصول إليها لتحديد إحتياجات الجمهور من المعلومات المتعلقة بالموازنة في موازنة المواطنين ونشر موازنات المواطنين لمراحل إضافية من عملية الموازنة.

مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية ↗ وتحسب درجات كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠،

الدرجة التي حصل عليها لبنان في المشاركة العامة هي **0** (من ١٠٠).

مقارنة مشاركة الجمهور في لبنان مع الدول الأخرى

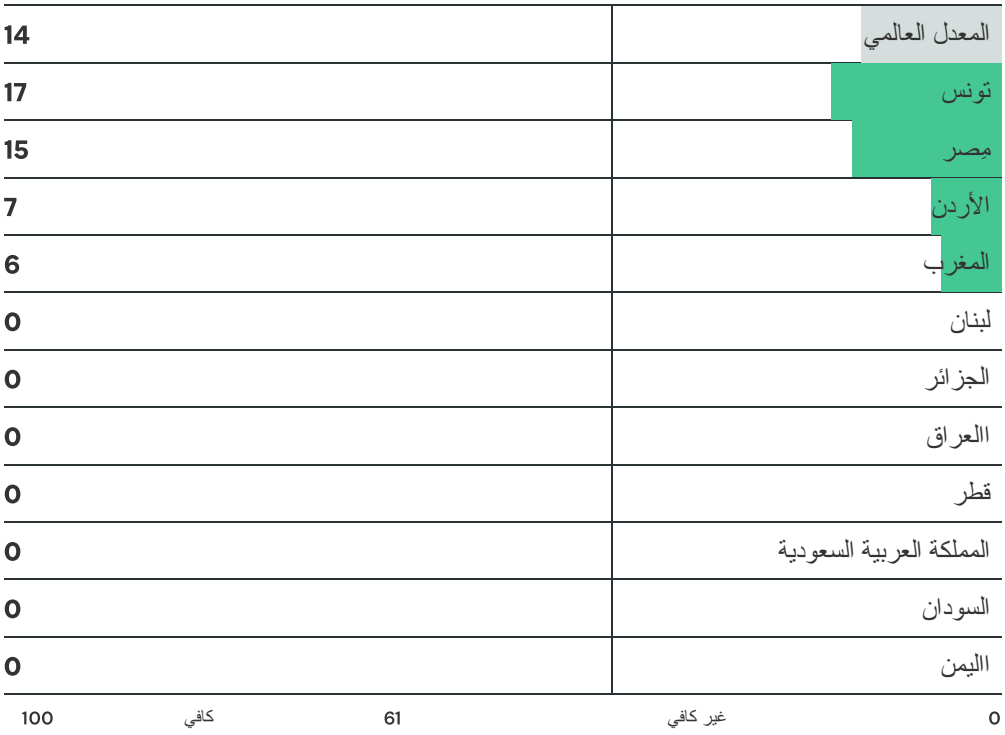

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا ↗

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة

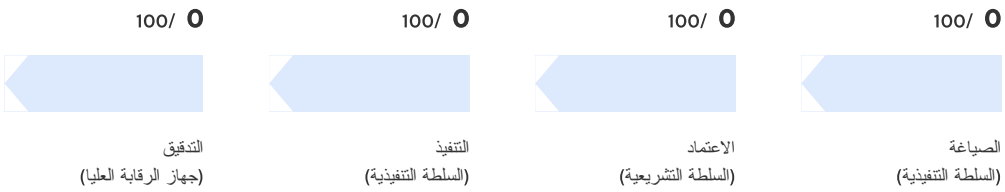

٠-٤٠: قليل، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في لبنان أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على البرلمان في لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة في لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة

ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في لبنان رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **18** (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:

الرقابة التشريعية

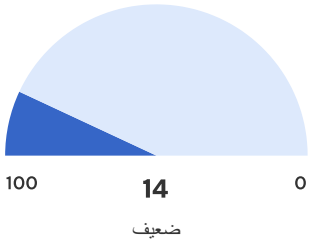

مراقبة التدقيق

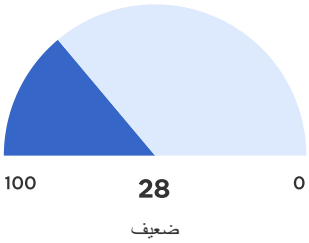

٠-٤٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

يوفر البرلمان اللبناني رقابة ضعيفة خلال مرحلة التخطيط للموازنة و أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب وضع الاجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى المشرعين قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها علي الإنترنت.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها علي الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة أثناء سنة الموازنة أو إنفاق إي إيرادات غير متوقعة أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الإيرادات.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه علي الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة في لبنان، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة العليا التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

لبنان ليس لديه مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:
شيرين دندشلي
إستشاري
750 شارع 1 إن إي، جناح 700
shireen.dandashly@hotmail.com

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضًا خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالاضافة الى ممثل عن وزارة المالية في لبنان